

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 - 222 72 857

طالب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة م. هشام البغلي السلطتين التشريعية والتنفيذية بايجاد حلول للمواطنين في القضايا التي يعانون منها منذ سنوات، مشددا على ضرورة توجيه كل الجهود نحو العمل الجاد والابتعاد عن الخلافات «وعلى النواب مسؤولية كبيرة في هذا الصدد وعلى الناخبين ايضا مسؤولية في اختيار ممثليهم تحت قبة البرلمان ليعبروا عن قضاياهم وآمالهم وصولا لايجاد حلول واقعية لها».

واشار م. البغلي، في لقاء مع «الأخبار»، الى ان هناك الكثير من القوانين المعطلة للاسلاف دون ان نجد من ينفذها او يتابع تنفيذها واهمها قوانين مكافحة الفساد والذي صدر بناء على رغبة اميرية سامية، قوانين التجنيس التي تصدر كل عام دون ان تنفذ وقوانين الاسكان وخطة التنمية، متسائلا: ما دور المجلس اذا لم يتابع هذه القضايا؟ وشدد م. البغلي على ضرورة إلزام الحكومة بالعمل على تنفيذ هذه القوانين بالشكل الصحيح، وفيما يلي التفاصيل:

حوار: بير السويل

مرشح الدائرة الثالثة يدعو الناخبين إلى ضرورة المشاركة لاختيار من يستحق تمثيلهم ولممارسة حقهم الديمقراطي

# هشام البغلي لـ «الأخبار»: السلطتان التشريعية والتنفيذية تتحملان مسؤولية كل ما يمر به الشعب الكويتي من مشاكل وقضايا وترد في الخدمات

ما الفائدة من التعديل الوزاري بين فترة وأخرى والآلية والنهج الحكومي واحد لا يتغير؟ غالبية مشاكلنا تكمن في عدم متابعة مجلس الأمة تنفيذ القوانين الصادرة عنه مثل قانون مكافحة الفساد على السلطتين التمتع جيدا في خطابات صاحب السمو الأمير فهد في خارطة طريق لحل كثير من القضايا والمشكلات

واعتباره من الاولويات، واستغراب عدم اعطاء قوانين المرأة الاهتمام اللازم من قبل المجلس والحكومة على الاغلبية في المجتمع، لذلك علينا انصاف المرأة خاصة بالنسبة لتوليها المناصب القيادية في الدولة، لاسيما انها أثبتت دورها الريادي في القيادة وفي العمل والدليل وجود وزيرات ونائبات في الحكومات والمجالس السابقة، كما اننا نسعى لانصافها في حقوقها الاسكانية التي سبق ان قررها المجلس حيث ان الحكومة حتى الآن لم تلتزم بصحيح هذه القوانين، اذ نجدها لاتزال تفرق بين منح القرض الاسكاني وتفادته بالنسبة للمرأة عن الرجل خاصة بعدما تمت زيادة هذا القرض الى 100 الف دينار، الامر الذي يتطلب بالفعل ان يكون هناك تحرك جاد لاعادة قانون كامل لها كما اود ان اتطرق لقضية المرأة الكويتية المتروكة من غير كويتي وضرورة انصافها وتحقيق العدالة لها من خلال منحها مجموعة من الامتيازات من منطلق إنساني ودستوري ومسؤولياتنا في كفل القانون الكويتية حقوقا تحقق لها العيش الكريم كضرورة اقرار حقها في العاولة الاجتماعية وحققها في بدل الإيجار وحقها في عاولة الأولاد، ويجب انصاف أبناء الأراميل والمطلقات ومنحهم الجنسية الكويتية وتطبيق القانون الذي كفل منحهم الجنسية بقوة القانون.

هناك عددا كبيرا من الوحدات السكنية سيتم تسليمها وعلى المجلس ان يتابع آلية تسليم هذه الوحدات وهل ستلتزم الحكومة بها ام لا؟ كما ان هناك قضايا اخرى لا تقل اهمية عن الاسكان مثل قضية التوظيف وتفشي البطالة وعدم قدرة الحكومة على حل هذه القضية، وهل من المعقول ان تعجز الحكومة عن توفير حق العمل لمواطنيها؟ ان هناك الكثير من علامات الاستفهام حول هذه القضية، كما ان هناك خلا في التوجيه الحكومي للقطاع الخاص لتوظيف الكويتيين، لذلك على المجلس سن استراتيجية جديدة لتوظيف الخريجين من خلال حصر الاحتياجات مثلا والعمل على توظيف المتقدمين، كما يجب اعادة احياء سياسة الاحلال، فهناك الآلاف من الوافدين لايزالون يعملون في الجهات الحكومية في حين ان الكويتيين يتعطل توظيفهم، ان هذه القضية على الحكومة والمجلس الاهتمام بها كما ان على القطاع الخاص مسؤولية في هذا الصدد.

هل ستلتزم بحل هذه القضايا ان وصلت لتبة البرلمان؟ بالطبع لا يمكن ان يتغير شئ بمجرد شئنا، لكنني اضع هذه القضايا الشعبية في مقدمة اهتماماتي وسأسعى لحلها، لكن لا بد من تضافر الجهود في كل الامور سواء كان ذلك في المجالس او بين الوزارات الحكومية، ناهيك عن اتفاق التنسيق بين نواب المجلس واخلاف الاولويات بين الحكومة والمجلس ولكن بكل تأكيد ساكون ملزما امام الجميع بالعمل الجاد لتحقيق طموحات المواطنين والتعبير عن قضاياهم وفي حال تمكنت من الوصول الى قبة البرلمان بانذ الله، فلا شك سيكون على راس اولوياتي ما التزمتم به والعمل على دفع عجلة التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية خاصة ان البلاد تعاني من تدهور في شتى القطاعات الخدمية والبنية التحتية وتحتاج إلى وقفة حقيقية لتحقيق نقلة نوعية، ونعلم ان هناك خلا كبيرا تعاني منه المؤسسات الحكومية وحالة من فقدان التنسيق والتعاون الا أنني ساعمل بالتعاون مع النواب على معالجة الخلل الحكومي.

وما الحل من وجهة نظرك؟ نحن بحاجة إلى حلول جريئة للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها، فيجب أن نبتعد عن الحلول الترفيعية والمؤقتة، ولتكن البداية إلى بحسن رئيس الحكومة توجيه وزرائه لحل قضايا المواطنين وفي اختيار وزرائه، لأن حسن الاختيار هو قاعدة أساسية مطالب بها رئيس الوزراء وكذلك الناخبون، ثم يجب ان تأتي الحكومة ببرنامج واضح وخطط استراتيجية ومن ثم تعمل جادة بشكل متزامن ومتجانس دون تضارب على تنفيذ تلك الخطة ويلتزم مجلس الأمة بالتعاون مع الحكومة بالاتفاق على الاولويات ومتابعة تنفيذ العمل لهذه الخطط، فللاسف ان من ينظر لقضايانا العالقة لسنوات يتأكد من عجز كل من السلطتين على حلها على الرغم من توافر كل الإمكانيات لدينا في الكويت، ومن اهم هذه القضايا حق السكنية وهو الحق الذي ولاسلاف لاتزال الحكومة عاجزة عن حله على الرغم من انها ملزمة بتوفير حق الرعاية السكنية حسب الدستور والموارد والإمكانيات موجودة، ولاشك ان هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق اللجنة الاسكانية البرلمانية لتمثل في اعداد التشريعات اللازمة، لكن يجب على النواب متابعة التنفيذ وقد اعلنت مؤخرا اللجنة الاسكانية ان



مرشح الدائرة الثالثة م. هشام البغلي

وبالتالي يجب علينا جميعا ان نوجه جهودنا نحو العمل الجاد والابتعاد عن الخلافات او تعجز عمل السلطتين.. فإين مسؤولة كبيرة في هذا الصدد وعلى الناخبين ايضا مسؤولية في اختيار ممثلهم تحت قبة البرلمان ليعبروا عن قضاياهم وآمالهم وصولا لايجاد حلول واقعية لها.

اذن فهناك تقصير من الحكومة والمجلس ايضا؟ بالطبع تقصير كبير، لان الحكومة والمجلس يتحملان مسؤولية كل ما نمر به من مشاكل وقضايا واستمرارها وتفاقمها فالآلية هي واحدة منذ سنوات لم تتغير، فماذا المدة من اجراء تعديل وزاري بين فترة وأخرى، والآلية والنهج المتبع في الحكومة هذا الاستجواب ورفعها وهي سابقة في الحقيقة يجب ان يسأل عنها كل من صوت بالموافقة على الشطب ولا اتفق بيتانا مع الاجراءات التي اتخذت من قبل المجلس فكان الاجدر ان تتم احالة هذا الاستجواب الى اللجنة التشريعية لدراسة المحاور والغاء المحاور غير الدستورية، ان مجلس الامة اخفق بامتياز في هذه القضية فكان يجب تمكين النائب المستجوب من عرض استجوابه لا ان يتسابق نوابه بالدفاع عن الحكومة ورئيس الوزراء.

ولكن مجلس الامة استند في شطب الاستجواب الى سوابق تمت في المجالس السابقة؟ غير صحيح لا توجد سوابق حسب علمي ان يتم شطب استجواب دون وجود قرار سواء من اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية وكل السوابق التي تم الاستناد اليها والترويج لها تمت بعد احالة الاستجوابات غير الدستورية اما الى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية.

تردد في الآونة الاخيرة ان هناك تعديلا وزاريا بعد الانتخابات التكميلية.. هل تعتقد ان ذلك التعديل الوزاري اجابي؟ اي تعديل وزاري يحدث دون ان تتغير الآلية المتبعة او النهج الحكومي فلن يقدم اي شيء جديد، ان المطلوب نهج جديد يتطلب حسن الإدارة لاننا نفتقد الإدارة الرشيدة

كيف تصف الحالة السياسية في البلاد؟ الأوضاع العامة للاسلاف في تدين والمواطن اصبح محبطا، فلا حكومة تقوم بدورها المطلوب من مجلس امة يمارس كل صلاحياته، بالفعل اننا نمر بحملة حرجة جدا تتطلب فعلا ان يكون هناك نواب قادرين على حمل المسؤولية والتعبير عن تطلعات الشارع الكويتي ومطالبه وولتفت لمشاكل البلد الذي لايزال يئن منها الجميع دون ان يكون هناك اي خطوات جادة وفعلية لحلها، فالقضايا التي يعاني منها المواطن لاتزال دون حلول وهو ما يدعونا ويحق الى ان نقدم هذه القضايا التي يعاني منها المواطنون ونتحرك لحلها لا ان تتم عرفقتها او الماطلة في حلها، فانظر الى قضية الاسكان على سبيل المثال حتى الآن دون حل رغم توافر الاراضي والإمكانيات والمال، فمادى حتى الآن هذه القضية قائمة؟ من المستفيد من بقائها دون حل؟ لماذا الحكومة لا تقوم بدورها؟ ولماذا مجلس الامة لا يقوم بدوره تجاه هذه القضية؟ ان المجلس والحكومة استجهدا بداية الفصل التشريعي وحصر القضايا الملحة التي يجب ان يلتفت اليها سواء من خلال البرنامج الحكومي او من خلال الاستبيان الذي اعده المجلس حيث تصدرت قضية الاسكان اولويات كل من السلطتين، غير اننا لم نر رغم ذلك اي تحرك من الحكومة او المجلس لحل هذه القضية بل العكس بدت لنا بوادر لازمة جديدة في هذه القضية بعدما تبين ان هناك مخاوف من عدم صلاحية بعض الاراضي التي تم تسليمها للاسكان مؤخرا، كما ان من اهم أسباب الأزمة السكنية فشل الحكومة في وضع آليات جديدة مبسطة تختصر الدورة المستندية الطويلة ويجب ان تعي الحكومة ان المشاكل التي تتسبب بها حل تتفاقم وكما ان تدخل الديوان الاميري في المساهمة في حل المشكلة هو اقرار بتقصير الحكومة عن بلوغ الحل الذي ينتظمه كل المواطنين، وعليها أيضا ألا تختلق حلا غيبية ففي الوقت الذي تسعى لتتمين شقق الصوابر السكنية، تفكر ببناء أبراج مماثلة في مناطق أخرى، هذه الفكرة أيضا مثال حي على حالة التخطيط التي تعيشها الحكومة في هذا الشأن.

## ما أسباب ومبررات استمرار الأزمة الإسكانية في ظل توافر الأرض والمال؟

## الكويت تمر بمرحلة حرجة تتطلب نواباً قادرين على تحمل المسؤولية والتعبير عن تطلعات الشارع

## فشل الحكومة في وضع آليات جديدة تختصر الدورة المستندية الطويلة أهم أسباب الأزمة الإسكانية

## للبيع

مؤسسة تاكسي تحت الطلب عدد (30) سيارة بمبلغ 100.000 ألف دينار (مائة ألف دينار كويتي) تليضون: 99633259 - 65808001 للجادين فقط

كلمة اخيرة؟ في الحقيقة، اتمنى ان تشهد المرحلة المقبلة للبلاد النهضة الحقيقية والتنمية الشاملة من خلال الالتزام ببرنامج عمل واقعي قابل للتنفيذ وان يسعى مجلس الامة لتحقيق طموحات الشارع الكويتي، وذلك بالتأكيد بتوقف على مدى ترتيب الاولويات النيابية والعزم لدى النواب والتعاون الحكومي المقترض، كما انني ادعو كل الناخبين بهذه المناسبة ايضا الى ضرورة المشاركة واثبات بصمتهم في الاختيار وممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار من يستحق تمثيلهم، وانا على يقين ان الناخب قد وصل لمرحلة متقدمة من الوعي السياسي، وهو اهل لذلك دون شك.

**يعلم المصفي لشركة أطيف القابضة**  
(ش.م.ك.مقتضلة)

**المعين** بموجب الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٦/٨

أنه على جميع المتعاملين مع الشركة المشار إليها أعلاه سواء كانت لهم حقوق أو عليهم التزامات التقدم إلى مكتب المصفي بال عنوان أدناه، مصطحبين معهم مستنداتهم الشبوتية، وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ هذا الإعلان.

**لمزيد من الاستفسار الاتصال على العنوان والهواتف التالية:**

منطقة بنيد القار - عمارة الدروازة - قطعة ٣ شارع ٦٥  
- بناية رقم ٦ - الدور الـ ١١ - مكتب ٣٣٠٣٢  
تلفون: ٢٢٤٣٢٠٨٢/٣ - فاكس: ٢٢٤٠٢٦٤٠